تفعيل دور التمويل البنكي

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. معطى الله خيرالدين أ. بوقموم محمد
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة قالمة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على سياسة الاستثمار في الجزائر التي تحددت معالمها مع تطبيق برامج التعديل الهيكلي للفترة 94-98 حيث ظهرت فكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودخولها حيز التنفيذ، وظهر ذلك جليا من خلال إنشاء هياكل وإتباع سياسات نقدية هادفة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونظرا لشكلها القانوني"شركة تضامن، مسؤولية محدودة" فإن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكاد يتوقف على الجهاز البنكي ومن ثم فإن مرونة الجهاز البنكي مسألة جوهرية في توفير التمويل لهذه المؤسسات التي تكون في حاجة دائمة إلى الأموال لتمويل أنشطتها.

Résumé

L'objectif de la présente étude consiste à mettre en lumière la politique d'investissement en Algérie appliquée depuis la mise en oeuvre du plan d'ajustement structurel "1994-1998" dans le cadre duquel les PME ont vu le jour par la création des différentes structures qui ont été suivies d'un soutien financier et monétaire.

Etant donné leurs formes juridiques "S.A.R.L...etc." le financement des PME dépend d'une façon quasi exclusive des banques, ce qui leur confère un rôle important dans la subvention, des PME.

المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام عدد كبير من دول العالم وخاصة الدول النامية منها بنوع جديد من المؤسسات الاقتصادية يطلق عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور فعال في بناء النسيج الصناعي المتكامل، وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، بالإضافة إلى التقليص من حجم البطالة والفقر، واحتواء النتائج السلبية لبرامج التكيف الاقتصادي في العديد من الدول، بعد إن تصدرت هذه المسألة سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية في عقد التسعينات. عرفت السياسة الاقتصادية في الجزائر تحولات عميقة بداية من التسعينات حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي، وظهر ذلك من خلال إنشاء هياكل تهتم خصيصا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإتباع سياسات نقدية تهدف إلى توفير التمويل المطلوب لهذا النوع من المؤسسات. ترتبط مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من المخاطر الشيء الذي يجعل البنوك التجارية تحجم عن تقديم التمويل اللازم لهذه المؤسسات، نظرا لعدم الثقة في دراسات الجدوى التي تقدمها هذه الأخيرة، بالإضافة إلى غياب الضمانات الكافية. وعليه فإن قطاعا بنكيا عالي الكفاءة هو وحده الذي يمكنه تقييم المخاطر وتسييرها بما يضمن له تقديم التمويل لهذه المؤسسات وتحصيل حقوقه، وبالتالي فالبنوك التي تفتقر إلى التقنيات الحديثة في التسيير تكون غير قادرة على تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يتطلب نظام ائتمان يتسم بالكفاءة والفعالية والقدرة على التكيف والتخصص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها. سنحاول من خلال هذا البحث التعرف على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، أهم طرق تمويل هذه المؤسسات في الجزائر، ثم انعكاسات السياسة النقدية على تمويل هذا النوع من المؤسسات، وفي الأخير يتم التطرق إلى بعض المقترحات بشأن إنشاء مكاتب للائتمان بالجزائر.

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري: على الرغم من انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإسهاماتها البارزة في النشاط الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لهذه المؤسسات، فحسب منظمة العمل الدولية، لا يمكن لتعريف واحد أن يشمل جميع

أبعاد الحجم "الصغير" أو "المتوسط". ولا يمكن لهذا التعريف أن يعبّر عن الاختلافات بين الشركات أو القطاعات أو البلدان ذات مستويات التنمية المختلفة. وتستند معظم تعاريف الحجم إلى معايير من حيث عدد العاملين، أو الميزانية الإجمالية، أو رقم الأعمال السنوي. غير أن أي معيار من هذه المعايير لا يسري بالضرورة عبر الحدود. فالرقم السنوي للأعمال الذي يقل عن $100000 قد يشير إلى مؤسسة صغيرة الحجم في الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه قد يشمل فعلا مؤسسة متوسطة الحجم في اقتصادات أخرى، على هذا الأساس سنحاول تسليط الضوء على تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الخصائص المميزة لها.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من أجل تحقيق الانسجام في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وكذا توقيعها على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 أخذ المشرع الجزائري بالتعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوربي الذي يصنف هذه المؤسسات حسب معيار، عدد العمال، حجم الميزانية السنوية، رقم الأعمال ودرجة استقلالية المؤسسة[1] وعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كان شكلها القانوني بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع وخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 02 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص نوجز أهمها فيما يلي:

- استخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية، ولهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة مما يجعلها عامل تثمين هذه الأخيرة.

- تغطي مناطق جغرافية متعددة مما يضفي عليها طابع الانتشارية، ويزيد من امكانياتها في تلبية متطلبات المجتمع المحلي.

– روح التجديد والابتكار إذ بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها مما يعطيها ميزة التوزيع في الإنتاج الصناعي.

ثانيا: المناخ الاستثماري: يمثل المناخ الاستثماري البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات ويتعلق الأمر بمجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية المؤثرة على حركات رؤوس الأموال[3]، ويمكن إيجاز العناصر الأساسية المكونة للمناخ الاستثماري فيما يلي:

– الاستقرار السياسي: يعد من مؤشرات الثقة لأنه بمثابة التعهد الضمني بالحفاظ على أموال المستثمرين وعدم تعرضها لأخطار المصادرة والتأميم...إلخ.

– الاستقرار الاقتصادي: يرتبط بمدى وضوح السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة في مجال الضرائب و إمكانية تحويل الأرباح...إلخ

– السوق التمويلي: تعتبر المؤسسات المالية "البنوك التجارية والبنوك المتخصصة" المسار الطبيعي لحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل نظرا لشكلها القانوني "شركات تضامن أو مسؤولية محدودة "، ومن ثم فإن مدى تطور هذا الجهاز يعتبر نقطة جوهرية في تحديد المناخ الاستثماري حيث أن هذه المؤسسات تكون في حاجة دائمة إلى الاقتراض لتمويل أنشطتها الاستغلالية. وسعيا منها لتحسين المناخ المساعد على الاستثمار سعت الجزائر إلى تطوير قوانين الاستثمار وتقديم الحوافز وتفعيل أداء الإدارة وهذا تماشيا مع التوجهات الاقتصادية الجديدة، حيث شرعت منذ العشرية الأخيرة في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الناجمة عن العديد من الاتفاقيات المبرمة مع المنظمات الدولية، والتي كان لها التأثير الواضح على المناخ الاستثماري في الجزائر، غير أنه لابد من تسجيل أن الجزائر في تلك الفترة عرفت نوعا من اللا استقرار السياسي والأمني أديا إلى ضعف فرص الوصول إلى التمويل الخارجي وتردد وتيرة الإصلاح بانتهاج سياسة مالية انكماشية وأحيانا توسعية (1992-1993)[4] واستمر الأمر الى غاية 1994 أين أبرمت الجزائر اتفاقا مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1994-1995)، (1995-1998) كان الهدف منه هو[5]:

- رفع معدل النمو الاقتصادي قصد استيعاب الزيادة في القوة العاملة وتقليص البطالة.

- ضبط معدلات التضخم وجعلها متقاربة مع ما هو سائد في البلدان المتقدمة.

- استعادة التوازن في ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

- خفض التكاليف الانتقالية الناجمة عن البرنامج خاصة في جانبها الاجتماعي.

- تشجيع الاستثمار الخاص والصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاهتمام بخصخصة بعض القطاعات كالصيد البحري والسياحة.

- ترقية الفلاحة وتعزيز شبكات الري.

ولتحقيق هذه الأهداف تبنت الجزائر إستراتيجية متوسطة الأجل تزامنت مع القيام بتدابير هيكلية مست المؤسسات العمومية، وأضفت نوع من المرونة على سوق العمل وذلك بالإرتكاز على المحاور التالية:

- تعديل الأسعار النسبية وإزالة القيود على التجارة والمدفوعات.

- إدارة الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي وذلك من خلال التفكير في سياسة الإنفاق العام وتقييد السياسة النقدية.

2. أثر السياسة النقدية على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: سنحاول من خلال هذه النقطة التطرق إلى أهم أدوات السياسة النقدية وكيفية تأثيرها على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتمثل في أدوات الرقابة الكمية والكيفية ويمكن إيجاز أهم الآثار ذات الطابع التمويلي فيما يلي[6]:

أولا: أدوات الرقابة الكمية: تتمثل أدوات الرقابة الكمية في:

1. سعر الخصم: اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي أمر لا جدال فيه، ذلك أن الاحتياجات التمويلية لا يمكن الوفاء بها إلا من خلال تمتين العلاقة بين البنك وهذه المؤسسات، وعليه فإن أي خلل في ميكانيزمات هذه العلاقة يمكن أن يؤثر سلبا على توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات. تهدف السياسة النقدية إلى محاربة الضغوط التضخمية باستخدام أداة سعر الخصم من خلال رفعه وخفضه تضييقا على الكتلة النقدية مما يدفع البنوك إلى رفع سعر الفائدة الدائنة الشيء الذي يحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعباء إضافية غير مبررة ومنه

عدم جدوى الجهود الاستثمارية لهذه المؤسسات الأمر الذي يؤدي إلى إحجام هذه المؤسسات عن تطبيق أهدافها التوسعية، ويحدث العكس في حالة الانكماش النقدي، حيث يتم إتباع سياسة نقدية توسعية.

2. أثر السوق المفتوح: يستخدم البنك المركزي هذه السياسة للتأثير على حجم الائتمان، وذلك عن طريق إجراء عمليات شراء وبيع لأوراق مالية وتجارية في السوق النقدي والمالي، والهدف الأساسي من هذه السياسة هو التأثير على الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية من أجل تقييد أو توسيع حجم الائتمان بحسب الأهداف والظروف الاقتصادية. وتبعا لذلك فإن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتأثر بسياستي التوسع في السيولة حيث ترتفع أسعار الفائدة تبعا لذلك، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف بالنسبة لهذه المؤسسات والعكس في حالة تقييد الكتلة النقدية إذ تنخفض أسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. الاحتياطي القانوني: يعد من أهم الوسائل التي يتحكم بها البنك المركزي في قدرة البنوك التجارية الاقراضية، إذ تتقلص القدرة الاقراضية للبنوك التجارية في حالة رفع معدل الاحتياطي القانوني وبالتالي تقييد قدرتها التمويلية الأمر الذي يؤدي إلى عدم القدرة على تغطية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن توضيح سياسة الاحتياطي القانوني من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01):تأثير الاحتياطي القانوني على قدرة البنك التجاري في منح الائتمان

	الحد الأدنى لنسبة للاحتياطي القانوني	
	الزيادة في النسبة	التخفيض في النسبة
السيولة بالبنك التجاري	−	+
قدرة البنك التجاري على منح الائتمان	−	+

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قدرة البنك التجاري في تقديم القروض تتوقف وتتناسب عكسيا مع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، وطالما أن البنك المركزي هو الذي يتحكم في هذه النسبة ويحددها فإنه يمكن أن يستخدمها في التأثير على حجم الائتمان البنكي، فرفعه لهذه النسبة تعني زيادة الحد الأدنى للاحتياطي الذي يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ به قانونا، قصد التقليل من سيولة البنك

التجاري وتجميد جزء كبير من احتياطه النقدي وبالتالي تقييد قدرته في منح القروض، والعكس عندما يخفض البنك المركزي في نسبة الاحتياطي القانوني فمعنى ذلك حصول البنك التجاري على الغطاء القانوني النقدي اللازم لقيامه بعمليات الائتمان.

ثانيا: أدوات الرقابة الكيفية: إضافة إلى أسلوب الرقابة الكمية التي يستخدمهما البنك المركزي في تنظيم حجم الائتمان البنكي المتاح للمجتمع بما يتوافق وأهدافه النقدية والائتمانية، يمكن للبنك المركزي أن يستخدم في نفس الوقت الأساليب والإجراءات الأخرى التي يراها ضرورية وتحقق له ما يصبو إلى بلوغه من أهداف من بينها اسلوب الرقابة الكيفية، الذي يهدف إلى توجيه القروض البنكية إلى صور معينة من الاستخدامات المرغوب فيها من طرف البنك المركزي، وذلك بالتمييز في السعر أو مدى توافر الائتمان بين أوجه الاستعمال المختلفة التي يراد استخدامه فيها، ويتجلى هدفها -الرقابة الكيفية- في تحقيق التفرقة بين القروض بصرف النظر عن الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية. وتتخذ الرقابة الكيفية عدة أشكال وأساليب نذكر منها[7]:

- تحديد أسعار صرف مختلفة حسب نوع القروض.
- تحديد حصص متنوعة لكل نوع من أنواع القروض.
- التمييز بين القروض حسب الأصل المقدم كضمان.
- تحديد آجال استحقاق القروض المختلفة طبقا لأوجه استخدام القرض.

-تحديد السقوف الائتمانية مطلقة أو نسبية[8]، حيث تلجا البنوك المركزية في الحالة الأولى إلى تحديد حد أقصى يجب أن لا يتعداه حجم الائتمان في فترة معينة، أما في الحالة الثانية فيتم تحديد نسبة الائتمان إلى متغير مصرفي معين مثل اجمالي الودائع إلى مجموع الميزانية.

-تعكس السياسة النقدية إستراتيجية البنك المركزي اتجاه حجم الائتمان الكلي الذي تقدمه البنوك التجارية لكافة القطاعات الاقتصادية وتستخدم في ذلك وسائل الرقابة الكمية، كما تستخدم وسائل الرقابة الكيفية والتي يكون الهدف منها التأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي، وبالتالي يمكن اعتبارها "وسائل الرقابة الكيفية" مجال كاف وخصب لتحديد سياسة الدولة فيما يخص تدعيم انشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الحد منها.

3 . المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وطرق تمويلها: إن الحديث عن أهمية هذه المؤسسات في الجزائر ودورها في التنمية يقودنا إلى البحث عن أساليب تمويل هذه المؤسسات، والهيئات المدعمة لها من أجل بلوغ الأهداف المنوطة بها:

أولا: برامج التمويل والدعم لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمكن هذه البرامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من سياسات الحكومة اتجاه إنشاء وتطوير هذه المؤسسات وزيادة فرص وصولها إلى الأموال، ويشارك في هذه العملية العديد من الهيئات والمؤسسات نوجز منها على سبيل المثال لا الحصر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[9] التي أنشأت سنة **2004**، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب واستحدثت بموجب المرسوم التنفيذي رقم **96-296** المؤرخ في **08** سبتمبر**1996**، أما آخر الإجراءات المتخذة لصالح تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت خلال شهر جانفي 2004 واتسمت بإنشاء صندوقين جديدين لمعالجة مشكل الضمانات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند الحصول على القروض البنكية وهما:

- صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره **30** مليار دج.

- صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره**3,5** مليار دج.

ثانيا: تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

إضافة إلى صيغة التمويل الثنائي التي تتم بين الطرف المستفيد والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يتم استخدام صيغة ثانية في التمويل تكون بين الطرفين السابقين والبنك ويطلق عليها صيغة التمويل الثلاثي والتي تأخذ التشكيلة التالية:

- المساهمة المالية لأصحاب المشاريع، وتتغير نسبة المساهمة حسب تغير حجم الاستثمار وموطنه.
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة يتغير حسب مستوى الاستثمار
- قرض بنكي يخفض جزء هام من فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم (02): صيغة التمويل الثلاثي

		الاستثمار ≤ 2000.000دج	2.000.000 دج< قيمة الاستثمار< 10^6دج
القرض بدون فائدة		%25	%20
المناطق الخاصة	المساهمة الشخصية	% 05	%08
	القروض البنكية	% 70	%72
المناطق الأخرى	المساهمة الشخصية	% 05	% 10
	القروض البنكية	% 70	%70

المصدر: اعتمادا على منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العبء الأكبر في التمويل يقع على عاتق البنوك التجارية بالدرجة الأولى إذ تتراوح نسبة المساهمة البنكية مابين 70 % إلى 72% من القيمة الإجمالية للاستثمار تليها بعد ذلك القروض بدون فائدة، والمساهمة الشخصية مما يؤكد سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات. كما نلاحظ أن نسبة القروض بدون فائدة تنخفض كلما اتجه مبلغ الاستثمار إلى نحو الارتفاع، يقابله تزايد في نسبة مساهمة البنوك في التمويل في حين تتجه نسبة مساهمة صاحب المشروع في الارتفاع، والهدف من ذلك كله دفع القدرات التي لم تسعفها الإمكانات المالية عن المساهمة في الحياة الاقتصادية إلى تجسيد أفكارها الاستثمارية في الواقع بموجب الدعم المالي.

ثالثا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر متواجدة في خمس قطاعات أساسية وهذا طبقا لإحصائيات سنتي 2002 وبداية 2003 كما هو مبين في الجدول رقم 3 وبناءا على إحصائيات نهائي الثلاثي الأول المستقاة والمقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لسنة 2003، فقد قدر عدد المؤسسات المماثلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدر بـــ 189.552 مؤسسة تشغل حوالي 538.055 أجير، ويندرج ضمن هذه المؤسسات، المؤسسات المصغرة (أقل من أجراء) وتمثل نسبة 95,06% أي ما يعادل 180.188 مؤسسة وتشغل حوالي 35% من مجموع الأجراء، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل من أجراء فأكثر فتعادل 9.364 مؤسسة أي نسبة 4,94% من إجمالي المؤسسات، وتشغل 65% من إجمالي الأجراء.

الجدول رقم (03): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط

قطاعات النشاط	سنة 2002				الثلاثي الأول لسنة 2003	
	عدد المؤسسات	%	عدد الأجراء	%	عدد المؤسسات	%
البناء والأشغال عمومية	54.562	28.93	230.489	31,52	57.255	30.21
التجارة	30.728	16,29	86.834	11,87	31.568	16.69
النقل والاتصالات	17.061	09,04	39.525	05,40	17.388	9.19
الخدمات	14.983	07,14	47.232	06,46	15.132	7.92
الصناعات الغذائية	12.353	06،55	49.348	06,74	12.354	6,55
قطاعات أخرى	58.877	31,22	277.654	38,01	55.855	29.44
المجموع	188.564	100	731.082	100	189.552	100

SOURCE: Site Internet du Ministère des PME et l'artisanat, Juin 2004.
Bulletin d'informations économiques pour l'année 2002-2003 www.pmeart-dz.org

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ترتيبها حسب الحجم لسنة **2002** كما:

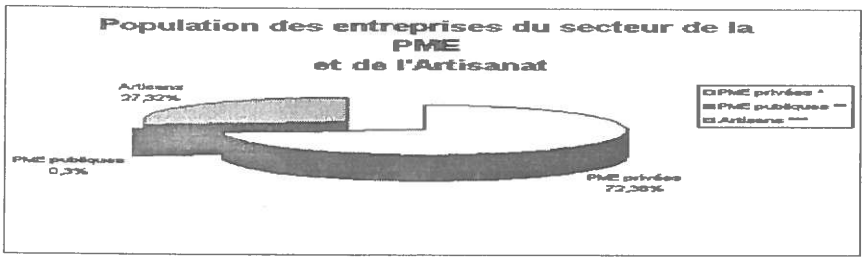
الجدول رقم (04): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الحجم

التصنيف	سنة 2002				الثلاثي الأول من سنة 2003	
	عدد المؤسسات	%	عدد الأجراء	%	عدد المؤسسات	%
مؤسسات مصغرة من01 إلى09	177.773	94,27	340.646	46.6	180.188	95,6
مؤسسات صغيرة من10 إلى49	9.429	5	179.585	24.6	8.042	4.24
مؤسسات متوسطة من50 إلى250	1.402	0,74	210.851	28.8	1.322	0.70
	188.564	100	731.082	100	189.552	100

SOURCE : Site Internet du Ministère des PME et l'artisanat, Juin 2004.
Bulletin d'Informations économiques pour l'année 2002-2003 www.pmeart-dz.org

كما هو موضح في الشكل أدناه فإن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات، وهذا بناءا على أخر الإحصائيات المتعلقة بالثلاثي الأول من سنة **2003**، حيث قدر عدد المؤسسات للقطاع الخاص بـــ **189.552** مؤسسة أي نسبة **72,38%** من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويشغل **538055** عامل، بينما بلغ عدد المؤسسات التابعة للقطاع العمومي بـــ **788** مؤسسة والذي تمثل **0,3%** من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويشغل **74763** عامل، في حين قدر عدد الحرفيين في نهاية سنة **2002** حوالي **71.523** حرفي أي **27,32%** من إجمالي عدد المؤسسات. والشكل التالي يوضح توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية:

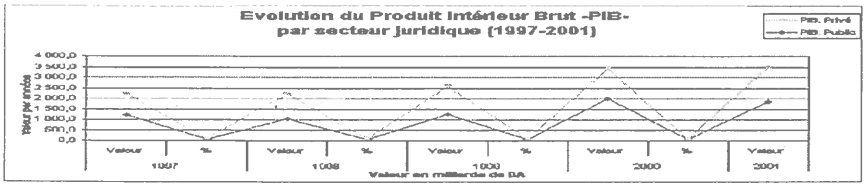
الشكل رقم (01): تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية



Source : Site Internet du Ministère des PME et l'artisanat, juin 2004. Bulletin d'informations économiques pour l'année 2002-2003. www.pmeart-dz.org.

ولإبراز الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات (القطاع الخاص) في النمو الاقتصادي للجزائر نورد مساهمات هذه المؤسسات في القيمة المضافة للفترة **1997- 2001** من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(02): مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة الإجمالية



SOURCE : Site Internet du Ministère des PME et l'artisanat, juin 2004. www.pmeart-dz.org

يبين الشكل أعلاه أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة الإجمالية في تزايد مستمر، إذ يشارك هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بنسبة 47% في القيمة المضافة الإجمالية سنة 2001، وستزداد مساهمة القطاع الخاص ضمن القيمة المضافة إذا أضفنا المؤسسات التي تنشط بشكل غير رسمي "المؤسسات غير المصرح بها". وتتوزع هذه المؤسسات خصوصا على نشاطات الفلاحة والتجارة والبناء والخدمات. وهو ما يؤكد ضرورة تدعيم هذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي.

على الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني إلا أنها تواجه العديد من العوائق نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- محدودية التمويل البنكي من حيث الحجم والأولويات و مشكل الضمانات قد حد من مرونة التمويل نظرا لارتفاع حجم مخاطر الإقراض لهذا النوع من المؤسسات.

- التعقيدات الإجرائية والوثائقية التقليدية المتمثلة في مركزية قرار منح القرض على مستوى العاصمة.

- مشكل العقار الذي يعد أساسي في الحصول على الترخيص لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. مقترحات لإنشاء نظام تصنيف الائتمان في الجزائر: يعد التمويل مشكلة أساسية تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم، حيث لا تكفي مواردها الذاتية للوفاء بمتطلبات الإنشاء والتأسيس والإحلال والتجديد...إلخ، ويمكن للدولة أن تؤدي دورا رياديا في سد الفجوة التمويلية إلى جانب الدور الرئيسي التي تقوم به البنوك التجارية، إذ تسعى معظم الدول الآن إلى تشجيع مؤسسات تمويلية أخرى للقيام بتقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل اتحادات الائتمان في كندا، وابتكار أساليب لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع وتصميم أنظمة فعالة لتصنيف الائتمان قادرة على التكيف والتخصص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و يقصد بالتصنيف الائتماني العملية التي يتم بموجبها تحديد قدرة المدين على سداد التزاماته في المواعيد المحددة،[10] وتمتلك مكاتب التصنيف الائتماني فرقا من المحللين يقومون بجمع البيانات وتحليليها للوصول إلى التصنيف الملائم للجهة المقترضة، وتستخدم الوكالات

أنظمة تصنيف مبنية على الحروف اللاتينية، وفيما يأتي سيتم التطرق إلى نظم عمل وكالات تصنيف الائتمان.

أولا: صيغ تصنيف الائتمان: تستخدم نظم تصنيف الائتمان لتقدير مخاطر الائتمان صيغة رياضية لتحديد احتمالات قيام المقترض بسداد الائتمان، وتبنى هذه النماذج باستخدام عينة عشوائية من العملاء وفي حالة إمكانية استخدام عينة كبيرة بالقدر الكافي تستخدم بيانات عميل مماثل. وتنقسم العينات إلى عناصر تحدد الجدارة الائتمانية للمقترض ويتوقف الوزن الذي يعطى لكل عنصر على إمكانيته في التنبؤ بقدرة المقترض على تسديد القرض الممنوح له، ويتوقف نجاح النماذج على توفر عينة كبيرة بالقدر الكافي، بناءا على المعلومات المتوفرة عن تاريخ الائتمان يحدد تقرير الائتمان الوضع الائتماني للمقترض وفقا لنوع الحساب، ويستخدم مكتب ائتمان Equifax نظاما لتقييم الائتمان تحدد فيه الدرجات من ($R_9 - R_1$) وتعتبر أفضل درجة للتقييم هي R_1. وحسب الدراسة المعدة من طرف مكتب الاستشارة بمونتريال بكندا يستخدم نظام لتصنيف الائتمان تحدد فيه الدرجات من **(01-06)** والنسب التي تكون في كل عنصر داخل في التقييم تتمثل في[11]:

- قطاع النشاط **(15% - 25%)**.
- المؤسسة وإداراتها**(15% - 25%)**.
- التحليل المالي **(50% - 35%)**.
- التدفقات النقدية الداخلة **(0% - 15%)**.

وتجدر الإشارة أن هذه النسب تقديرية وتعد الصيغ الفعلية ملكية خاصة لمكاتب الائتمان التي لا تقوم بالإفصاح عنها ويتوقف استخدام هذه الصيغ على نوع الائتمان المستخدم.

ثانيا: مقترحات لإنشاء نظام تصنيف الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتشكل القطاع البنكي في الجزائر من **18** بنكا مرخصا، تمتلك الدولة **06** بنوك الأكبر حجما و**12** بنكا خاصا برأس مال مختلط[12]، وكما هو الحال في تركيا فإنه من الأفضل تكوين اتحاد من البنوك من أجل تأسيس مكتب ائتمان على مستوى الدولة، ويمكن للبنوك العمومية أن تقوم بمبادرة ائتمانية مشتركة فيما بينها. تعد مكاتب الائتمان بمثابة هيئة استعلاماتية للمعلومة الائتمانية، تقوم بإجراء تقييم للجدارة الائتمانية للعملاء من خلال إصدار تقارير الائتمان، وحتى تقوم هذه المكاتب بوظيفتها على أكمل وجه ينبغي على البنوك أن تقوم بإرسال المعلومات

الخاصة بالائتمان بانتظام إلى مكاتب الائتمان. ويمكن إقامة هذا النظام كمبادرة من القطاع العام من خلال إتباع الخطوات التالية[13]:

- بناء قاعدة بيانات شاملة لتقييم القروض، بالاعتماد على خبرة ومهارة مسؤولي الإقراض في البنوك التجارية في وضع تاريخ ائتماني رسمي للعملاء.

- انشاء مكتب ائتمان وطني بالاعتماد على مساندة فنية دولية.

- وضع نموذج لتقييم المخاطر يعكس سياسة البنوك في توجيه الائتمان الكلي نحو المجتمع بما يتوافق والأهداف التنموية.

- تعميم استخدام وسائل الاتصال الحديثة واستخدام نفس التقنيات المستخدمة في الإقراض في كافة البنوك وأن تكون مرتبطة الكترونيا بمكتب الائتمان.

- على البنوك أن تبلغ بدقة المعلومات المتعلقة بعملائها (المتعثرين أو المنتظمين)، فالمعلومات الضعيفة يمكن أن تؤدي إلى نتائج سيئة، ويمكن للدولة أن تفرض عقوبات لعدم الالتزام بهذه الضوابط.

- تعتمد فعالية مكتب الائتمان على جودة قاعدة البيانات التي بحوزته، ومدى دقة التصنيف به وسرعة تقديم الخدمة، ويتم تأكيدها من خلال تقديم معلومات عن تصنيف الائتمان للعميل حتى يتمكن بنفسه من التحقق من أي خطأ، أو عن طريق استخدام نظام فعال لاختبار وتحليل قواعد البيانات التي لديه.

- تدريب مسؤولي الإقراض وتنمية قدراتهم ومهاراتهم لإدارة محفظة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفهم أدوات التصنيف المتعلقة بها.

إن وضع نظام موضوعي وفعال لتصنيف الائتمان يجب أن يكون هدفا استراتيجيا في حد ذاته لكل البنوك العمومية الجزائرية وذلك إذا ما أرادت أن تضمن لنشاطها الاستمرارية في عالم تسوده المنافسة الشديدة وتتعاظم فيه المخاطر، وإن توافر مثل هذا النظام يحقق العديد من المزايا للمقرضين والمقترضين.

الخاتمة:

أن وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غدا ضرورة حتمية خاصة بعدما أثبتت قدرتها على إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد، إذا وجدت العناية الكافية على جميع المستويات خاصة على مستوى القطاع البنكي على أساس انه القاطرة التي تجر عربات كل القطاعات الاقتصادية نحو التنمية المستدامة.

وتلعب السياسة الائتمانية التي تتبعها وتحددها البنوك التجارية دورا بارزا في نجاح أو فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهدافها لأن تمويل هذا النوع من المؤسسات يكاد يتوقف على الجهاز البنكي نظرا لطبيعة شكلها القانوني (شركة تضامن أو مسؤولية محدودة). مما يعيقها عل القيد في الأسواق المالية، من هنا فإن مدى تطور الجهاز البنكي و مرونة سياسته الائتمانية هو وحده الكفيل بتوفير التمويل لأنشطة هذه المؤسسات ودفع نموها.

أما في الجزائر فأن هذه المؤسسات مازالت حديثة النشأة ولم تبلغ بعد المكانة اللائقة بها على المستوى الاقتصادي الكلي نظرا لاصطدامها في الواقع بمجموعة من العوائق خاصة تلك المتعلقة بالتمويل البنكي نظرا لارتفاع المخاطر المتعلقة بتمويل هذا النوع من المؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى غياب إدارة المخاطر على مستوى البنوك التجارية الجزائرية، وفي هذا الصدد يمكن لنظام مكاتب الائتمان أن يلعب دورا بارزا في تطوير المنظومة البنكية الجزائرية وتسهيل تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يتيحه من معلومات دقيقة تساعد البنوك في اتخاذ قرارات سريعة وسليمة للمعاملات الائتمانية مما يعود بالفائدة عليها وعلى وطالبي الائتمان.

الهوامش

1 - M.K.MENNA, Chercheur au CREAD, BNA Finance, Revue trimestrielle, N°05, Juillet/Septembre, 2003. p 07.

2- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3 - سامي عفيفي، الاقتصاد المصري بين الواقع والطموح، الدار المصرية اللبنانية، 1988 . ص 50.

4 - قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الاغواط، 2002، ص149.

5- روابح عبد الباقي، غياط شريف، الآثار الاقتصادية الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2002، ص12.

6 - لمزيد من التفاصيل أنظر:

- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، مطابع الأمل، بيروت، 1994، ص51.
- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، بنغازي، ليبيا، 1994، ص233.
- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المصارف الإسكندرية، الطلعة الثانية 2000، ص172.

7- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ص 159.

8 - محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 172.

9 - للمزيد من التفاصيل، أنظر المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية العدد 06 .2004.

10 - Jean Mathis, Marchés internationaux, Economica, 2eme édition, p 237

11 - Manuel des politiques et procédures, Analyse de solvabilité et octroi de rating (GER=Grille d'évaluation des risques). Prépare par : TAKTIK, Division de Score Conseil inc. MontréaL, CANADA, Octobre 2003, p34.

12 - BNA Finance, Revue trimestrielle, N°05, Juillet/Septembre, 2003. p 07.

13- تقرير حول: سياسات الائتمان والتمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بجمهورية مصر العربية، وزارة الاقتصاد والتجارة، 2003 www.sme.org.sa.